

وعلى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ؛
وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ إنشان تعديل مواعيد استحقاق الملاوات
الدورية ؛

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قوانين القوات
المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ إنشان القيادة والسيطرة على شئون الدفاع
عن الدولة وعلى القوات المسلحة ؛
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ١١، ١٠، ٦٢، ١، ٢٨، ٢٢، ٥٧، ٥٩، ٥٠، ٤٩، ٣٩، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٢٩، ٥٨، ٦٣، ٦٢، ٦١، ١٢٥، ١٢٤، ٩٥، ٩٤، ٧٧، ٦٧، ٦٣، ٦٢، ٦١، ١٠٦ من القانون رقم ١٩٦٤ المثار إليه النصوص الآتية :

”مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على أفراد القوات المسلحة
الرئيسية والفرعية الآتي بيانهم :

(أ) ضباط الشرف والمساعدين والمعطوبين من ضباط الصف والجنود
وبحمدي الخدمة منهم برواتب هالية ؛

(ب) ضباط الصف والجنود المحظيين ومن في حكمهم ”.

”مادة ٢ - تحدد علامات ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف
والجنود وأذيازهم بقرار من وزير الحرب بناء على اقتراح جهة التنظيم
والادارة المتخصصة وموافقة هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة ”.

”مادة ٣ - يجوز لجهة التنظيم والإدارة المتخصصة التصديق على اعتفاء
الجندي من عقوبات التخلف المنصوص عليها في قانون الخدمة العسكرية
والوطنية في إحدى الحالتين الآتتين :

(أ) إذا أمضى خمسة أساسات مدة خدمته الإدارية العاملة دون أن
يوقع عليه خلالها عقوبة الحبس إذا كان قد صدر بها حكم
من محكمة عسكرية .

(ب) إذا قام بأعمال استثنائية بحسبه في خدمة القوات المسلحة
أو في خدمة الجمهورية، ويسقط الاعتراض إذا لم يسلك الجندي سلوكا
حسنا طوال مدة خدمته العاملة الباقية ”.

”مادة ٤ - يجوز لجنة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة توقيف التقليل
إلى الاحتياط بالنسبة إلى بعض الجنديين الذين أتموا مدة خدمتهم الإدارية
العاملة وذلك لمدة ستة شهور فخرى وبعد أقصى سنة اعتبارا من التاريخ
المحدد لتقديمهم إلى الاحتياط، وتتحمّل هذه المدة من خدمة الاحتياط .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤
في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين
وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار
قرارات خاصة بقوة القانون ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط
الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والقوانين
المتعلقة به ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن ماهيات ومرتبات
ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والمساكر بالقوات المسلحة
والقوانين المتعلقة به ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٣ الماضى ببيان القواعد الراوية
بالمرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ على المساعدين وضباط الصف
والمساكر بمصلحة السواحل وسلاح الجو ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية
والقوانين المتعلقة به ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية
لضباط القوات المسلحة والقوانين المتعلقة به ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن تحديد من الخدمة لضباط
الشرف والمساعدين وضباط الصف والمساكر بمصلحة السواحل والمصاريف
وسرى الجارك ؛

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٤ إنشان تحديد من الخدمة المساعدين والصف
ضباط والمساكر بسلاح الجو ؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ بتطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤
في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف
والجنود بالقوات المسلحة على ضباط الصف والجنود المحظيين بالقوات
المسلحة الفرعية ؛

”مادة ٢٩— جهة التنظيم والإدارة المختصة مسؤولة عن حفظ وصيانة ملفات الأفراد العسكريين والمتقنين إلى الاحتياط وتقوم بالتفتيش من وقت لآخر على الملفات والسجلات الموجودة بالإدارات والوحدات لتأكد من مطابقتها لبياناتها المحفوظة في الجهة المشار إليها وعلى الوحدات تقديم هذه الملفات والسجلات عند طلبها واتخاذ اللازم لتصحيح كل خطأ فيها“.

”مادة ٣٥— لا يسمح للفرد بالتقدم لامتحانات الترقية من درجة إلى درجة أعلى أكثر من ثلاث مرات متالية ولا يجوز له التخلف عن إحداها إلا في الحالات الآتية :

- (١) إصابةه بمرض يمنعه من تأدية الامتحان ويثبت ذلك بتقرير من المستشفى العسكري المختص ويجب البلغ عن التخلف بسبب المرض في موعد لا يتجاوز قترة انعقاد الامتحان .
- (ب) غيابه في مهمة أو بعثة خارج الجمورية .
- (ج) بسبب ظروف العمل التي توافق عليها هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة .

فإذا كان التخلف بسبب غير هذه الأسباب احتسب من المرات الثلاثة ويبيّن في الخدمة العسكرية الذين يقتصرون في اختيار الامتحان في المرات الثلاثة المذكورة حتى تنتهي مدة تجديدهم . أما الأفراد من درجة ساعد فما فوق الذين يقتصرون في المرات الثلاثة فيكونون في درجاتهم حتى السن المقررة للتقاعد .

ويجوز أن ينبع المقصرون في المرات الثلاثة فرصة أخيرة بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ تأدية آخر امتحان بالشروط التي تضمنها هيئة التدريب وهيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة .

”مادة ٣٦— تكون ترقية العسكريين فوق الرواتب المالية إلى الدرجات التي تتلو درجاتهم مباشرة متى أمضوا بها مدة الخدمة الفعلية الحسنة التالية :

- (١) بالنسبة إلى القوات الرئيسية :
- (١) سنتين على الأقل في درجة جندي للترقية إلى درجة عريف .
- (٢) أربع سنوات على الأقل في كل من درجات عريف ورقيب ورقيب أول للترقية إلى الدرجة التالية .
- (٢) ثلاثة سنوات على الأقل في درجة مساعد للترقية إلى درجة ساعد أول .

(ب) بالنسبة إلى القوات الفرعية :

- (١) ثمان سنوات على الأقل في درجة جندي للترقية إلى درجة عريف .
- (٢) ست سنوات على الأقل في درجة عريف للترقية إلى درجة رقيب .
- (٢) أربع سنوات على الأقل في درجة رقيب للترقية إلى درجة رقيب أول .

وتطبق عليهم جميع أحكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بأفراد الاحتياط اعتباراً من التاريخ المشار إليه ،

”مادة ١٣— المت Luo عن رواتب عالية هم الأفراد الذين يت Luo عن الخدمة في ظل انتشار ضباط الصف والجنود المخصص لها رواتب عالية بالميزانية ويكون ذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات ويبيّنون من بين خريجي المدارس العسكرية أو مراكز التدريب بالقوات المسلحة التي يخدمها وزير الحربية .

ويحدد وزير الحربية بقرار منه بناء على عرض هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة شروط التطوع ونظم الخدمة لرؤساء المت Luo عن . ويجوز قبل تطوع الإناث للخدمة في بعض وحدات القوات المسلحة طبقاً للشروط والقواعد التي يحددها وزير الحربية ” .

”مادة ١٦— لا تطبّق للتطوع مدة الدراسة التي لا تنتهي بتحقيق بحدى المدارس العسكرية أو مراكز التدريب بالقوات المسلحة من مدة خدمتها العسكرية تقسيماً“ .

”مادة ٢٢— تنتهي خدمة ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود المت Luo عن ومجددى التطوع براتب عالية بالقوات المسلحة من بنها السن الآتية :

بنها السن الآتية	بالقوات الرئيسية	بالقوات الفرعية
٤٤ سنة	٤٥ سنة	جندي
٤٦ سنة	٥٠ سنة	عرife
٤٨ سنة	٤٩ سنة	رقيب
٥٠ سنة	٥١ سنة	رقيب أول
٥٢ سنة	٥٣ سنة	مساعدون
٥٨ سنة	٥٩ سنة	ضابط شرف

ويجوز استدعاء ضباط الشرف المحالين إلى المعاش من أكتسبوا خبرة خاصة للعمل بالقوات المسلحة لمدة سنة فأخرى على الأقل بخلاف مدة الاستدعاء . سنتين وبشرط ألا يزيد سن المستدعى عن ٦٠ سنة خلال فترة الاستدعاء وفي هذه الحالة يمحون مكافآت شهرية لانتهاء مدة التقاعد . الراتب مضافاً إليه التعويضات التي كانوا يتلقاً منها والمعاش المقرر لهم . ويكون الاستدعاء بقرار من وزير الحربية ” .

”مادة ٢٨— ينشأ لكل فرد عند بدء التحاقه بالخدمة ملفاً يحفظ أحدهما في جهة التنظيم والإدارة المختصة وثانيهما في الوحدة التي يخدم بها .

ويكون الملف المحفوظ في الجهة المشار إليها صورة طبق الأصل من الملف المحفوظ في الوحدة . وتحدد هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة البيانات التي تدوّن في الملف وكيفية استيفائها ويرسل الملف المحفوظ في الوحدة إلى جهة التنظيم والإدارة المختصة عند انتهاء خدمة الفرد“ .

لي تزيل درجات ضباط الصف انقباطياً تتمدّد بعراو عن وزير التربية بناء على اقتراح هيئة التخطيم والإدارة للقوات المسلحة».

”مادة ٥٠— يجوز النظر في إعادة العسكريين الذين أثروا درجاتهم إلى الدرجات التي أثروا منها طبقاً للقواعد التالية:

(أ) فيما يختص بالجنود:

أن يكون العسكري قد أمضى من تاريخ تزيل الدرجة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر إذا كان تزيل الدرجة انقباطياً أو ستة شهور إذا كان التزيل عن بحكم محكمة عسكرية وذلك عن كل درجة أثرت.

وتحسب مدة السنة شهر من تاريخ صدور الحكم إلا إذا كان صادرها بعقوبة الحبس فلا تبدأ إلا من اليوم التالي لانتهاء تنفيذ المقوبة.

(ب) فيما يختص بنوى الرواتب المالية:

أن يكون العسكري قد أمضى من تاريخ تزيل الدرجة مدة لا تقل عن ستة أشهر إذا كان تزيل الدرجة انقباطياً وصوقة على رفع آثار الملاوة.

أما من تزيل درجته بحكم محكمة عسكرية للإيجوز إعادته إلا إذا أمضى نصف المدة المقررة طبقاً ل المادة ٣٦ بالنسبة إلى أفراد القوات الرئيسية وستين بالنسبة إلى أفراد القوات الفرعية وذلك عن كل درجة أثرت.

ويراعى بالنسبة إلى الجميع أن يوصي القادة بإغاثة الدرجة إليهم.

وتحدد الأقدمية لضباط الصف في درجاتهم الجديدة طبقاً ل التاريخ إعادة الدرجة إليهم ولا يستقطع تأدية امتحانات ترقية إلى أثرت درجاتهم كشرط لإعادة الدرجة أو الدرجات التي سبق أن فقدوها مادام قد سبق لهم تأدية امتحانات الترقية إلى هذه الدرجة أو الدرجات».

”مادة ٥٤— يمنع الحال العسكريين من وحدة إلى أخرى، ومع ذلك يجوز في الأحوال الإغاثية والظروف العمل التي تتلوها دواعي العمل العام الحال أحد العسكريين من وحدة إلى أخرى داخل فروعه الأصل بالقوات المسلحة لمدة لا تجاوز ستة أشهر وذلك وفقاً للشروط والقواعد التي تضعها جهة التخطيم والإدارية الخاصة وبتصديق عاص منها».

”مادة ٥٧— يقصد بالائتماب تكليف العسكري بالخدمة في إحدى الوحدات خارج فروعه الأصل بالقوات المسلحة ويجب الاتباع معه للائتماب عن عطياته وعند الشروط يجوز مدة ستة شهور».

وفي جميع الأحوال يجب الحصول على موافقة هيئة التخطيم والإدارة للقوات المسلحة على انتساب أحد العسكريين خارج فروعه الأصل بال القوات المسلحة ويتمده في هذه الوظيفة الراتب والتعويضات التي تصرف العسكري المتدرس وكذا الجهة التي تحمل ذلك».

(٤) أربع سنوات على الأقل في درجة رقيب أول للترقية إلى درجة مساعد:

(٥) ثلاث سنوات على الأقل في درجة مساعد الترقية إلى درجة مساعد أول.

ويموز عدم التقيد بالحد الأدنى الزمني عند الترقية إلى الدرجة الثالثة للدرجة التي يعين فيها الأفراد من شريبي المدارس والمأهول الفنية العسكرية والمدنية التي يحددها وزير التربية.

ويجوز لم يحيى دوره في الترقية طبقاً لأقدميته ولم يكن في هذا الوقت قد أمضى مدة الخدمة الفعلية المقررة لمدته أن يشكل هذه المدة من مدة الخدمة الفعلية الزائدة عن المدة المقررة لدرجاته السابقة وبعد أن يمض مدراه ستة سنين بشرط أن يكون متوفياً لباقي شروط الترقية».

”مادة ٣٧— يجوز لم يحيى العظام والإدارة المختصة في القوات الرئيسية ترقية الفرد من هذه القوات إلى درجة مساعد بعد قليله أو بعده عشرة سنة خلقة فعليه حسنة من تاريخ صرف الراتب العالى إذا كان قد بدأ الخدمة بذرجهة جندي أو أربعة عشرة بذرجهة عريف أو ثمان سنوات خلقة فعليه حسنة إذا كان قد بدأ الخدمة بذرجهة عريف أو ثمان سنوات خلقة فعليه حسنة إذا كان قد بدأ الخدمة بذرجهة عريف أو ثمان سنوات خلقة فعليه حسنة إذا كان قد بدأ الخدمة بذرجهة رقيب أو بعده عشرة سنين على الأقل في درجة رقيب أول وأن يكون له حل هوه في الترقية طبقاً للأقدميته.

ويموز لم يحيى المشار إليها في القوات الفرعية ترقية الفرد من هذه القوات إلى درجة مساعد بعد قضاياه الذين وعشرين سنة خلقة فعليه حسنة من تاريخ صرف الراتب العالى إذا كان قد بدأ الخدمة بذرجهة جندي أو أربعة عشرة سنتاً خلقة فعليه حسنة إذا كان قد بدأ الخدمة بذرجهة عريف أو ثمان سنوات خلقة فعليه حسنة إذا كان قد بدأ الخدمة بذرجهة رقيب أو بعده عشرة سنين يكون قد أمضى في أي من هذه الحالات متسع على الأقل في درجة رقيب أول وأن يكون قد حل دوره في الترقية طبقاً للأقدميته».

”مادة ٣٩— يجوز ترقية ضباط الصف من درجتي عريف ورقيب إلى الدرجة الثالثة العليا وذلك بالشروط الآتية:

(أ) أن يكون قد أمضى في درجة الأصلية نصف المدة المقررة للترقية طبقاً ل المادة ٣٦ على الأقل.

(ب) أن تكون تقاريره مرضية ويوصي قائله بترقيته.

(ج) لا يزيد مجموع المرات الأصلية والمحلية في الدرجة الواحدة عن المدروج في الجداول».

”مادة ٤٤— يكون تزيل المساعدين بدرجاتهم الثلاثة انقباطياً من حلقة رؤسائه هيئة وشعب التخطيم والإدارة بالقوات المسلحة الرئيسية ومدير المحدود والسوائل كل حسب اختصاصه أما سلطات القادة

ويتحقق أول علاوة دورية بهذه التضامن من هذا التاريخ ثم يدرج راتبه بالإضافة إليها لاستيفاقه علاوة دورية الدورة إلى أن يصل إلى أقصى مربوط المركبة إليها ” .

”مادة ٦٧- يجوز لوزير الحربية بناء على اقتراح هيئة التظام والإدارة للقوات المسلحة وموافقة رئيس أركان حرب القوات المسلحة منح العسكري أجازة دراسية براتب أو بدون راتب مدة لا تجاوز المدة البالغة من خدمته أو تطوعه مالم يصدق له بتجديد الطوع قبل منتهي الأجازة ” .

”مادة ٧٧- يحظر أن يمتحن ضباط الشرف والمعادون وضباط الصف والجنود الذين يلتقون السن القانوني لانتهاء الخدمة أجارة خاصة مدتها ثلاثة يوماً خالياً للإجازة أقصى الأجازة من خدمتهم بالفنون النظر مما يكتلوا به منهوره من إجازات خلال العام بشرط عدم حرم مدة الأجازة البالغة إلى هذه الأجازة وألا يبلغ العسكري السن القانوني لانتهاء الخدمة آذانه وجوهه في الإجازة الخاصة ” .

”مادة ٩٤- المقويات التي توقعها المحاكم العسكرية بينها قانون الأحكام العسكرية يرجحها القانون المذكور سلطنة المحاكم العسكرية في توقيع المقويات .

وتحدد الجرائم والمقويات الانضباطية سلطات القادة في توقيع هنـم المقويات بقرار من وزير الحربية بناء على اقتراح هيئة التظام والإدارة للقوات المسلحة ” .

”مادة ٩٩- يجوز رفع أثار المقويات المؤقتة على المحكى انطباطاً بناء على طلب من طبقاً للقواعد والشروط التي يحددها وزير الحربية بناء على اقتراح هيئة التظام والإدارة للقوات المسلحة ” .

”مادة ١٢٤- مع مراعاة أحكام قانون الأحكام العسكرية المشار إليه يفتح المطلع من الخدمة في القوات المسلحة إذا أدين أمام محكمة عسكرية أو مدنية في أحدي الجرائم التي تحرم من المحاكمة أو العاشر ” .

”مادة ١٢٥- مع مراعاة أحكام قانون الأحكام العسكرية المشار إليه يرفت الجندي من الخدمة في القوات المسلحة في الحالين الآتيين :

(أ) إذا وقعت عليه عقوبة غسقابث الحبس سوا، وكانت اضباطية أو عاشرة من محكمة عسكرية أو مدنية وبالفات في جمومها ستين أو أكثر خلال مدة خدمته الإدارية .

(ب) إذا وقعت عليه عقوبة الحبس لمدة ستة أو أكثر فنـم واحدة سوا، وكانت عاشرة من محكمة عسكرية أو مدنية وكان قد خدم مدة ستة على الأقل قبل توقيع هذه المقوية ” .

”مادة ٨٨- رواتب العسكريين في الرواتب الأصلية المقروءة للدرجات المختلفة بما في ذلك العلاوات الدورية ولئن لم يأخذ وارد في الجدولين المأذقين لهذا القانون أما التمويلات فتشمل البدلات والعلاوات الإضافية ” .

”مادة ٩٩- المساعدون وضباط الصف بالقوات الرئيسية الذين تزل درجاتهم إلى درجة أدنى يتحدون أقصى مربوط المركبة التي أزروا إليها إذا كان الترتيل انتهاطياً .

أما المساعدون وضباط الصف بالقوات الفرعية الذين تزل درجاتهم إلى درجة أعلى القبابطاً يتحدون أقصى مربوط المركبة التي أزروا إليها إذا كانت رواتبهم قبل الترتيل تزيد عن هذا المربوط أما إذا كانت تعادله أو تقل عنه فتحدون رواتبهم بمقدار علاوة دورية واحدة من علاوات المركبة التي أزروا منها .

أما الذين تزل درجاتهم بحكم المحكمة العسكرية فيتحدون أول مربوط المركبة التي أزروا إليها ما لم يتعص حكم المحكمة العسكرية على غير ذلك ” .

”مادة ٩٢- من يفتح من المطلعين بالقوات الرئيسية درجة محلية يتولى حل أقصى مربوط درجه الأصلية أما من يفتح من المطلعين بالقوات الفرعية درجة محلية فيتولى حل أقصى مربوط درجه الأصلية أو يفتح ملاوين دورتين من علاواتها أحدهما أقل ، ويتحقق باقى العلاوات الدورية سنوياً بعد مضي منه من تاريخ منتهي المركبة المحلية إلى أن يصل أقصى مربوط درجه الأصلية .

أما العين فيفتح نصف الفرق بين مربوط درجه الأصلية والدرجةالية ،

وهند توقيع جزاء المعنان من الدرجة المحلية يعود الفرد إلى الراتب الذي كان يتقاضاه قبل بدءه المركبة المحلية ولا يترتب جزاء المعنان من الدرجة المحلية على استحقاق العلاوات الدورية ” .

”مادة ٦٦- يستحق العسكري بالقوات الرئيسية الراتب الأصل للدرجة المركبة إليها من تاريخ ترقته أصلياً إليها ويشترط في زيادة كلها فرضي المدة الخالدة بدرجاته في جدول ثلاث الراتب رقم (١) المراقب لهذا القانون ،

أما العسكري بالقوات الفرعية فتحدون عند ترقته حتى درجة ساعد أول علاوة دورية من علاوات الدرجة المركبة إليها أو أول مربوط لها أحدهما أكبر وهذا الجدول للراتب رقم (٢) المراقب لهذا القانون وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قراره الترقية .

”مادة ٢٦ - فقرة (ب) مدة الحبس الاحتياطي على جريمة ثبت إدانته فيها أمام المحكمة العسكرية أو المدنية“.

”فقرة (د) مدة النياب بدون إذن إذا كانت إدانته أمام محكمة عسكرية أما في حالة إدانته انتصاطياً فيفقد مدة النياب بدون إذن إذا زادت عن خمسة أيام“.

”مادة ٤٦ - فقرة (١) يجوز استثناء ترقية العسكري إلى الدرجة أو الرتبة التالية دون التقيد بشرط الترقية أو الحمد الأدنى الريفي إذا قام العسكري بأعمال استثنائية مجيدة في ميدان القتال أو في خلعة القوات المسلحة وذلك بقرار من وزير الحربية أو من يفوضه“.

”مادة ٧٢ - فقرة (٢) وتحدد جهة التنظيم والإدارة المختصة في أوامرها القواعد التنظيمية التي ترى اتباعها فيما يتعلق بفصل الإجازات مع صرامة مواعيد المأمورات أو التدريب أو غير ذلك“.

مادة ٥ - يستبدل بالبند (٤) من اللائحات المرقمة بالحروف رقم (١) بفاتح الرواتب لأفراد القوات المسلحة الرئيسية البند التالي :

”(٤) ضبط الصاف من درجة رقيب أول الذين لا تسع مؤهلاتهم أو مهاراتهم بتوفيقهم إلى أعلى من هذه الدرجة ويقتصر بتأهيلهم في الخدمة بتحصون بعد وصولهم إلى نهاية سريوط درجة رقيب أول علاوة دورية قدرها تسعة جنيهات سنوية إلى أن يصل راتبهم إلى ٣٤٨ جنيهًا سنويًا (٢٩ جنيهًا شهريًا)“.

مادة ٦ - تضاف إلى أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه التصريح الآتية :

”مادة ١٢٩ مكررًا - يعامل بمدول ثفات الرواتب رقم (٢) المرافق لهذا القانون العسكريون في القوات المسلحة الفرعية الموجودون بالخدمة أو الذين يتبعون بها ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون“.

”مادة ١٣٠ مكررًا - العسكريون بالقوات المسلحة الفرعية الذين يصرفون وقت نشر هذا القانون بمجموع رواتب أصلية مضافة إليها ما يصرف من إعانته غلاء المعيشة والإعالة الاجتماعية “كمالة راتب” يزيد بما يستحقونه طبقاً لأحكام هذا القانون تسوى مرتباتهم على الوجه الآتي :

(أ) بالنسبة إلى ضباط الشرف يحدد ما يستحقونه طبقاً لمدول ثفات رواتب الضباط المأمين المتعين بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه. أما بالنسبة لباقي العسكريين فيحدد ما يستحقونه

مادة ٢ - يستبدل بعبارة ”شعبة التنظيم والإدارة“، ”شعبة التنظيم والإدارة المختصة“ الواردتين في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه عباري ”هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة“، ”جهة التنظيم والإدارة المختصة“ حيثما وردت هاتان العبارةتان في هذا القانون. ويقصد بالعبارة الأخيرة في مفهوم هذا القانون ما ياتي :

(أ) هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة - بالنسبة إلى أجهزة القيادة العامة والجيش .

(ب) شعبة التنظيم والإدارة - بالنسبة إلى كل من القرات البرية والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوى .

(ج) إدارة الحدود والسواحل - بالنسبة إلى القوات الفرعية . كما يستبدل بعبارة ”هيئة التدريب المختصة“ الواردة في القانون المشار إليه عباري ”جهة التدريب المختصة“ حيثما وردت هذه العبارة في هذا القانون ، ويقصد بها في مفهوم هذا القانون ما ياتي :

(أ) هيئة التدريب للقوات المسلحة - بالنسبة إلى أجهزة القيادة العامة والجيش .

(ب) شبة التدريب على القتال - بالنسبة إلى كل من القوات البرية والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوى .

(ج) إدارة الحدود والسواحل - بالنسبة إلى القوات الفرعية .

مادة ٣ - يستبدل بعبارة ”مجلس عسكري أو مجلس عسكريية“ و ”الطرد من الخدمة“ الواردة في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه عبارتا ”محكمة عسكرية أو محكمة عسكرية“ و ”الرفت من الخدمة في القوات المسلحة“ حيثما وردت هاتان العبارةتان في هذا القانون . كما يستبدل بعبارة ”مدول ثفات الرواتب لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصاف والجنود بالقوات المسلحة“ الواردة في صدر مدول ثفات الرواتب المرافق للقانون المشار إليه عباري ”مدول رقم ١ بفاتح الرواتب لأفراد القوات المسلحة الرئيسية“ .

مادة ٤ - يستبدل بالقرارات (ز) من المادة ٢٤ و (ب، د) من المادة ٢٦ ، (١) من المادة ٤٦ و (٣) من المادة ٧٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه الفقرات التالية :

”مادة ٢٤ - فقرة (ز) لا تزيد سنه عند طلب العودة عن ثلاثين سنة بالنسبة إلى القوات الرئيسية وعن خمسة وثلاثين سنة بالنسبة إلى القوات الفرعية“ .

”مادة ١٣٣ – تفريح العلاوة الدورية للعسكريين ذوي الرواتب العالية بالقوات المسلحة الفرعية طبقاً للمجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون .
وتحتتحقق بعد مضي سنة خدمة فعلية من تاريخ بدء صرف الراتب العالى أو من تاريخ منحهم آخر علاوة دورية .“

”مادة ١٣٤ – كل ضابط شرف أو مساعد أو ضابط صف أو جندي من ذوي الرواتب العالية بالقوات المسلحة الفرعية كان يتلقى مكافأة قبل نشر هذا القانون بمجموع راتب أصل مضاعفاً إليه ما يصرف من إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية ” كثالة راتب ” يزيد مكافأته (بعد خصم الاستقطاعات المقررة قانوناً) عن مكافأة ما يتلقىها بعد تطبيق القانون – ينبع ” غلوة تكاله ” تعادل هذا الفرق . على أن تستغذ هذه التكاله من كل علاوة درجية أو علاوة ترقية يحصل عليها بذلك ” .

” مادة ١٣٥ — العسكريون ذوو الرواتب العالية بالقوات المسلحة
الفرعية الموجودون بالخدمة في تاريخ نشر هذا القانون والذين جاوزوا السن
المقررة في المادة (٢٢) أو يبلغونها قبل اقصاء سنين من التاريخ المشار
إليه تنتهي خدمتهم بلوغ السن المقررة في القوانين التي كانوا معاملين بها
بشرط ألا تجاوز سنين من هذا التاريخ ” .

طبقاً لأحكام هذا القانون على أساس افتراض ترقيتهم إلى درجاتهم
الحالية بعد وصولهم إلى أنهى مرتبطة درجاتهم السابقة طبقاً
للحدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ويحسب الفرق بين
ما يستحقونه محدداً على الوجه السابق وبين مجموع ما يصرف لهم
طبقاً لأحكام الفقرة السابقة ويستفاد هذا الفرق طبقاً لأحكام
الفقرتين التاليتين :

(ب) يشرون في صرف الملاوات الدورية المحددة لرتبهم أو درجاتهم
الحالية طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك بواقع النصف
ولو جاؤوا نهاية المربوط المقرر لهذه الرتب أو الدرجات ،
ويستند الفرق المحدد بالفقرة السابقة من النصف الآخر من
الملاوة .

(ج) يسري حكم الفقرة السابقة بالنسبة إلى ملاوات الترقية والعلاوات الدورية في حالة ترقيتهم إلى الرتب أو الدرجات التالية ولو جاوزوا نهاية صريوطها وذلك إلى أن يستند الفرق المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة .

وتصدر هيئة التنظم والإدارة للقوات المسلحة التعليمات التنظيمية لطريقة تسوية حالاتهم ومعاملتهم طبقاً لأحكام هذا القانون كـتصدر القواعد الخاصة بتسوية حالات المساعدين الموجودين بالمنطقة من حيث تحديد درجاتهم المختلفة تنفيذاً لهذا القانون».

مادة ٧ - يضاف إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه الجدول الآتي :

جدول رقم ٢ بفاتح الرواتب لأفراد القوات المسلحة الفرعية

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحصل به اعتبارا من ١/٢/١٩٦٧ مع عدم صرف أية علاوة مالية عن الفترة السابقة على تاريخ نشره وعلى وزير الخارجية اصدار القرارات الازمة لتنفيذها .
صدر براسة الجمهورية في ٤٢ ربيع الأول سنة ١٢٨٨ (١٩ يونيو سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٦٩

بيان السيد / إبراهيم عبد الله الزبادى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ بوقف مباشرة الحقوق السياسية
لبعض الأشخاص ،

قرر :

مادة ١ - يستثنى السيد / إبراهيم عبد الله الزبادى من أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر براسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٢٨٨ (١٢ يونيو سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٦٨

بيان السيد / محمود كامل السيد المغربي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٦ بوقف مباشرة الحقوق السياسية
لبعض الأشخاص ،

ملاحظات :

١ - يعامل ضباط الشرف من حيث الرواتب حسب جدول فئات رواتب الضباط العاملين الملحق بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

٢ - ضباط الشرف الذين يتلقون في تاريخ العمل بهذا القانون بمجموع رواتب أصلية ضماليها ما يعترف به من إغاثة غلاء المعيشة "كالة وانتب" يقل عن ٢٩ جنيها شهريا يرفع راتبهم إلى ٢٩ جنيها بصفة شخصية على أن يستند الفرق بين هذا الراتب وبين استحقاقهم حسب جدول فئات رواتب الضباط العاملين من كل علاوة دورية أو علاوة ترقية بمقدار النصف حتى يتساوى بذلك ما يصرف لهم من الثبات التي يتحققونها طبقا لأحكام هذا القانون .

٣ - المساعدون الأول الذين تصل رواتبهم إلى نهاية مرتبطة بهذه الدرجة ولا تتفاوت لهم فرصة الترقية إلى رتبة ملازم شرف أو الذين لا يرغبون في الترقية إليها يستمرون في صرف علاوة دورية قدرها ١٢ جنيها سنويا إلى أن يتجاوزوا ست سنوات خدمة في درجة مساعد أول ومتى يتجاوزون درجة مساعد ممتاز وعلاوة دورية قدرها ١٢ جنيها سنويا إلى أن يصل راتبهم ٥٢٨ جنيها سنويا (٤٤ جنيها شهريا) - وفي حالة ترقية أحدهم إلى رتبة ملازم شرف مع تجاوز راتبه أول مرتب محدثة الرتبة ينصرف في صرف هذا الراتب على أن يستند الفرق من كل علاوة دورية أو علاوة ترقية يحصل عليها بمقدار النصف حتى يتساوى راتبه مع الراتب المستحق له فعلا طبقا بجدول فئات رواتب الضباط العاملين .

٤ - ضباط الصف من درجة رقيب أول الذين لا تسع ملائتهم أو منهم بالترقية إلى أعلى من هذه الدرجة ويتقدرون بفائض في الخدمة يتجاوزون بعد وصولهم إلى نهاية مرتب هرفة رقيب أول علاوة دورية قدرها تسعة جنيهات سنويا إلى أن يصل راتبهم إلى ٣٧٢ جنيها سنويا (٣٣ جنيها شهريا) .

٥ - تضم إغاثة غلاء المعيشة والإحالة الاجتماعية إلى رواتب المواد القوات المسلحة الفرعية اعتبارا من ١/٧/١٩٦٥ ويتجاوز عن اعتبار ما تم صرفه على خلاف ذلك .

مادة ٨ - يلغى كل نوع يخالف هذا القانون وتظل عارية جميع القرارات والأوامر وكذلك التعليمات الواردة بلوائح القوات المسلحة الرئيسية والفرعية فيها لا يتعارض مع قواعده .